

في ميدان الاجتهاد

للأستاذ عبد المتعال الصعيدي

— ٢ —

كيف يعود الاجتهاد

ولا بد من عودة إلى ذكر نصوص أخرى فيما كان للسياسة من أثر في نصرة بعض هذه المذاهب على بعض ، ولتلك المدارس وأوقافها من أثر في القضاء على الاجتهاد في نفوس العلماء ؛ قال الشيخ أبو زرعة في شرح جمع الجوامع : قلت مرة لشيخنا البلقيني : ما يقصر بالشيخ تقي الدين بن السبكي عن رتبة الاجتهاد وقد استكمل الآلة ؟ وكيف يقد ؟ ولم أذكره هو استحياء منه لما أريد أن أرتب على ذلك ، فسكت عني ، ثم قلت ما عندي أن الامتناع من ذلك إلا للوظائف التي قررت للفقهاء على المذاهب الأربعة ، وأن من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء ، وحررم ولاية القضاء ، وامتنع الناس من استفتائه ، ونسب إلى البدعة ، فتبسم ووافقني على ذلك

وقال الحافظ الذهبي في كتابه « بيان زغل العلم والطلب » عند الكلام على علم أصول الفقه « أصول الفقه لا حاجة لك به بما قبله ، ويامن يزعم أن الاجتهاد قد انقطع وما بقي مجتهد ، ولا قائمة في أصول الفقه إلا أن يصير محصله مجتهداً ، فاذا عرفه ولم يفك تقليد إمامه لم يصنع شيئاً ، بل أتسب نفسه ، وركب على نفسه الحجرة في مسائل ، وإن كان يقرؤه لتحصيل الوظائف وليقال ، فهذا من الوبال ، وهو ضرب من الخيال »

وجاء في نيل الابتهاج أن أهل الأندلس التزموا مذهب الأوزاعي حتى قدم عليهم الطبقة الأولى ممن اتى الامام مالك ، كزياد بن عبد الرحمن ، والنغازي بن قيس ، وقرعوس ونحوهم ، فنشروا مذهبه ، وأخذ الأمير هشام الناس به ، فالتزموه وحملوا عليه بالسيف إلا من لا يؤبه له

وجاء في نفع الطيب أن سبب حمل ملك الأندلس الناس على هذا المذهب في بعض الأقوال أن الامام مالكا سأل

عن سيرته بعض الأندلسيين فذكروا له عنها ما أعجبه فقال نسال الله تعالى أن زين حرمنا عليكم ، أو كلاماً ها معناه ، لأن سيرة بني العباس لم تكن مرضية عنده ، وقد انز منهم ما لقي مما هو مشهور ، فلما بلغ قوله ملك الأندلس مع ما علم من جلالة مالك ودينه ، حمل الناس على مذهبه ووزر مذهب الأوزاعي

والآن فلنشرع في بيان الطريق إلى عود الاجتهاد ، وإذ ليس هناك فرصة تنهز لهندنا أقرب من هذه الفرصة التي يتولى فيها أمر الأزهر شيخ من أنصار الاجتهاد ، هو الأستاذ الكبير محمد مصطفى المراغي ، ولا ننكر أنه يحيط به هذه المرة عوامل من جهات كثيرة جعلته يصير إلى أمور لم يكن يصير إليها في المر الأولى ، وقد كان يأخذ بالاصلاح فيها غير متأثر بتلك العوامل ومن هذه الأمور محاولة القضاء على العلوم الرياضية في الأقسام الثانوية بالمعهد الديني لتحشر حشراً في الأقسام الأولية ؛ فلا يكون هناك قائمة من دراستها فيها ، وكثير منها ليس في نفس طالب القسم الأولى الاستعداد لدراسته . ويقال إن الغرض من هذا تفريغ طلاب الأقسام الثانوية لدراسة الكتب الأزهرية كما كانت تدرس قديماً في الأزهر ، ولا شك أن ستبوع هذه الخطوة خطوة أخرى في القضاء على هذه العلوم في الأقسام الأولية لتفريغ طلابها أيضاً لدراسة الكتب الأزهرية على تلك الطريقة التي كانت تدرس بها ، لأنه لا فرق عند علماء التربية بين هذين القسمين في حياة الطالب ، وكلاهما في حياته طور ثقافة عامة لا طور تخصيص لناحية من النواحي العلمية ، فليجري عندنا على أحد القسمين لتلك العلة السابقة لا بد أن يجرى على القسم الآخر من أجلها أيضاً ، وهناك نمود كما كنا قبل أن نقطع في الاصلاح هذه الأشواط ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . وإنه إذا كانت العلوم الرياضية قد زاحت حقا العلوم الأزهرية في الأقسام الثانوية ، فطريق ذلك أن تختصر دراسة هذه العلوم فيها ، لا أن يقضى عليها فيها لتحشر حشراً في الأقسام الأولية

ومن هذه الأمور ما نحن الآن بسبيله من أمر الاجتهاد والعمل على فتح بابه ، إذ يخطو الأستاذ المراغي في ذلك خطوة لا يرضاها منه أنصار الاجتهاد ، ويجعل دستور « لجنة الفتاوى »

يكون دستور هذه « اللجنة » ما ذكره الامام الشوكاني ، فانه يمد أن ذكر أن المقلد لا يصلح للقضاء وأنه لا يحل له أن يفتي من يسأله عن حكم الله في أمر من الأمور قال : فان قلت هل يجوز للمجتهد أن يفتي من سأله عن مذهب رجل معين وينقله له ؟ قلت يجوز ذلك بشرط أن يقول بمد نقل ذلك الرأي أو المذهب إذا كانا على غير الصواب مقالا بصرح به أو يلوح أن الحق خلاف ذلك ، فان الله أخذ على العلماء البيان للناس ، وهذا منه ، لاسبابها إذا كان يعرف أن السائل سيعتقد ذلك الرأي أو المذهب المخالف للصواب ومن المهم في ذلك أن الامام الشوكاني لم يسمح للمفتي المقلد أن يفتي إلا من يسأله عن قول فلان أو رأي فلان ، ولم يسمح له أن يفتي من يسأله عن حكم الله أو حكم رسوله أو عن الحق أو عن الثابت في الشريعة أو عما يحل له أو يحرم عليه ، لأن المقلد لا يدري واحدا من هذه الأمور على التحقيق ، بل لا يعرفها إلا المجتهد ؛ وهكذا إن سأله السائل سؤالاً مطلقاً من غير أن يقيد بأحد الأمور المتقدمة ، فلا يحل للمقلد أن يفتيه بشيء من ذلك لأن السؤال المطلق ينصرف الى الشريعة المطهرة ، لا الى قول قائل أو رأي صاحب رأي . وهذه « اللجنة » قد ألغت من علماء المذاهب الأربعة ، فهم مقلدون لا مجتهدون ؛ وقد أتيح لهم أن يفتوا من لم يعين مذهباً في فتواه بحكم الله المؤيد بالأدلة ، من غير تقييد بمذهب من المذاهب الشرعية ولا يمكن لهم أن يفتوا بهذا إلا إذا خلصوا عن أنفسهم صفة التقليد ، وادعوا لأنفسهم صفة الاجتهاد ، ولا شك أن أكثر هؤلاء الأعضاء إن لم يكونوا كلهم لا يدعون لأنفسهم هذه الصفة وإنه ليسرنا أن يدعوا لأنفسهم . ولكنه يحول دون ذلك قبولهم أن يفتوا بحكم المذاهب الفقهية من يسألهم عنها وألا يبينوا حكم الله إلا لمن لا يعين في فتواه مذهباً من هذه المذاهب ، اللهم إلا أن يدعوا لأنفسهم الجمع بين الصفتين ، ويكون هذا من غرائب دستور « لجناتهم » ولكننا نجل إخواننا من أعضاء « اللجنة » عن هذه الدعوى ، ونعتقد أنهم سيمثلون على إصلاح وجهتها ، وصرفها إما الى الاجتهاد الخالص أو التقليد الخالص ، ليكونوا إما مجتهدين بحق وإما مقلدين

فتلك الخطوة التي خطاها الأستاذ المراغي إلى الاجتهاد خطوة ضئيلة جدا ، ولا يصح أبداً أن تكون نتيجة لذلك الجهاد الطويل

التي ألغتها من علماء المذاهب الأربعة على هذا النحو (أن يجيب الطالب على المذهب أو المذاهب التي يريد الاجابة على مقتضاها ، فاذا لم يعين المستفتي مذهباً أجابته بحكم الله المؤيد بالأدلة من غير تقييد بمذهب من المذاهب الشرعية) فقلت أدري معنى لهذا التفریق بين المستفتين ، وقصر الاجابة بحكم الله على من يريده منهم ، وإنه يجب أن يخضع لحكم الله مذاهب الفقهاء لا أن يخضع هو لها ، فلا يجاب به المستفتي إلا إذا لم يطلب الفتوى على مذهب من مذاهب الفقهاء ، فاذا طلب الفتوى عليها أفتى له بها ولو كان حكم الله المؤيد بالأدلة على خلافها ، وإنا لننزلها بهذا منزلة لم يرد لها أصحابها ، ونجعل حكمها فوق حكم الله الذي كانوا يطلبونه فيها ، وهم بشر يصيبون ويخطئون ، ولم يدع المصممة أحد منهم في اجتهاده . وقد حكى ابن عبد البر عن معن بن عيسى باسناد متصل به قال سمعت مالكا يقول : إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي ، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه ، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه وحكى ابن القيم عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنهما قالا : لا يحل لأحد يقول بقولنا حتى يعلم من أين قلناه . وذكر صاحب الهداية في كتابه « روضة العلماء » أنه قيل لأبي حنيفة : إذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه ؟ قال أتركوا قولي بكتاب الله ؛ فقيل إذا كان خبر الرسول يخالفه ؟ قال أتركوا قولي بخبر الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقيل له : إذا كان قول الصحابي يخالفه ؟ قال : أتركوا قولي بقول الصحابي

وروى البيهقي عن الشافعي أنه قال : إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا ما قلت

وذكر الشعراني في كتابه « الميزان » أن الأئمة كلهم قالوا : إذا صح الحديث فهو مذهبنا وليس لأحد قياس ولا حجة فاذا ثبت لنا الآن حكم مؤيد بالأدلة فهو حكم الله الذي يقول به أبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم ، ولو كانت أقوالهم في حياتهم على خلافه ، ولا شك أنا إذا أتينا في ذلك على المذهب الذي يريد المستفتي الاجابة على مقتضاه نكون بذلك قد خالفنا حكم ذلك المذهب الذي جعل صاحبه حكم الله رائده ، ونبراً من قوله إذا صح حكم الله بخلافه ؛ وقد كان من الواجب على الأقل أن

ليكون فتح باب الاجتهاد في هذا المؤتمر أمراً حاسماً لا يمكن أن يجادل فيه بعد هذا أنصار التقليد ، وينظم فيه أمر الاجتهاد ، تنظيمياً يفتح باباً لأهله ، وينقله دون من ليس أهلاً له ، ويخذاً له الطريق إلى معالجة المسائل المهمة التي أدت إلى جهود الفقه الاسلامي ، وعدم تشبيهه مع حاجة المسلمين ، ويعمل به عما نشتمناه به الآن من الخلاف في أمور لا أهمية لها ، من قراءة سور الكهف يوم الجمعة ، والزيادة المعروفة في الأذان ، وما إلى ذلك من الأمور التي نضيق وقتنا سدى في الخلاف فيها

ولقد أراني أبعثت في الأمل بعد أن سكنت من زمن بعيد إلى اليأس ، ومضيت في سبيل لا ألقى على أحد ؛ على أذ سأمضي في هذا السبيل الجديد بعد أن فتحت بابي على نفسي وأنا امرؤ لا يعرف الاحجام ، ولم يعود نفسه إلا الاقدام
عبد المتعال الصميدى

الذي قام به الداعون إلى الإصلاح وفتح باب الاجتهاد من عهد جمال الدين الأفغانى إلى الآن ، وهى خطوة من السهل أن ينظر إليها أنصار التقليد إذا آل الأمر اليهم وكأنها لم تكن ، ونحن نريد أن نفتتح باب الاجتهاد فتحاً صريحاً يكون في المستقبل حجة لأنصاره ، وتكأة يتمدون عليها ، وحجة على أنصار التقليد يؤخذون بها ، والفرصة الآن ساححة بالتفاف رجال الأزهر حول الأستاذ المراغى ، واختيارهم له جميعاً على أنه رجل الإصلاح وخليفة الامامين المصلحين : محمد عبده ، وجمال الدين

فلنبادر من الآن بالدعوة إلى عقد مؤتمر يجمع علماء الدين الاسلامي في سائر البلاد الاسلامية على اختلاف مذاهبهم ، من رجال المذاهب الأربعة ، إلى رجال الشيعة الزيدية ، إلى رجال الشيعة الامامية ، إلى رجال الإباضية الباقين من فرق الخوارج ، إلى أنصار الاجتهاد الذين لا يأخذون بمذهب من هذه المذاهب

اعلان

وزارة الأوقاف

وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف الدرملية الأهلى تشهر في المناقصة العامة عملية إنشاء مخزينين بالأطيان ووقف الدرملية الأهلى بجهة حوين التابعة للمأمورية أوقاف قلين حسب الشروط والرسم والمواصفات الموجودة بقسم الرى والميكانيكا وفي المأمورية المذكورة ، وتقبل العطاءات لغاية ظهر يوم الأربعاء ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ داخل مظاريف تقدم باسم معالى الوزير (قسم الإدارة) ، وكل عطاء لا يكون مصحوباً بتأمين ٢ في المائة من قيمته لا يلتفت إليه ، والوزارة حرة في قبول أو رفض أى عطاء بغير بيان الأسباب

وقد حدد لنهـو هذه العملية مدة شهر ونصف من تاريخ التصريح بالعمل ، وعند رسو العطاء يكمل التأمين إلى عشرة في المائة

ولمقضى العطاءات الحق في حضور جلسة فتح المظاريف يوم الخميس ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ الساعة العاشرة صباحاً بسرائى الوزارة

اعلان مناقصة

تفتيش مباني بحرى القاهرة

السكائن بالدور العلوى بجماعة وزارة المواصلات

يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٦ الساعة ١٢ ظهراً

مشروع إقامة عزبة للسجانة بليمان أبى زعل

ويمكن للمقاولين الدخول في هذه الأعمال كلها والحصول على المستندات من التفتيش المذكور نظير مبلغ ١ جنيه و ٦٦٠ ملياً « فقط جنيه مصرى واحد وستمائة وستة وستون ملياً لا غير » كما يمكن للمقاولين الاخصائيين الدخول في جزء منها حسب اختصاصهم . وتباع مستندات الاعمال الاعتيادية بمبلغ ١ جنيه و ٢٣٥ ملياً « فقط جنيه مصرى واحد ومائتين وخمسة وثلاثون ملياً لا غير » ، والأعمال الصحية بمبلغ ٧٧٥ ملياً « فقط سبعمائة وخمسة وسبعون ملياً لا غير » بخلاف أجرة البريد وقدرها ٣٠ ملياً « فقط ثلاثون ملياً لا غير »
وللمصلحة حق التجزئة